الأخيرة من الحرب. وخلال هذه الهدنة ايضاً، تمكنت القيادة الاسرائيلية من توحيد القوات الصهيونية جميعها في جيش واحد باستثناء بعض الوحدات المنشقة التي كانت لا تزال تقاتل في القدس على حسابها، وتم استيعاب الكثير من المحاربين نت بين المهاجرين الجدد والمتطوعين، الذين ارسلوا الى الجبهة فور وصولهم الى اسرائيل. وكان شاغل القيادة الاسرائيلية، وضع الخطط العسكرية اللائمة لاستئناف الحرب من جديد.

وقد أدت إعادة التنظيم الشاملة هذه في الجانب الاسرائيلي كما يبدو، الى تبدل ميزان القوى العسكري، سواء فيما يتعلق بالطاقة البشرية المقاتلة او بالأسلحة والمعدات، أو حتى بالتخطيط العملياتي المنظم، لصالح اسرائيل، «وقد مكن هذا التبدل [في ميزان القوى بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية] القوات الاسرائيلية فيما بعد من تنفيذ عمليات مخططة للمرة الأولى وفق سلم افضليات، ادت الى حسم الوضع في بعض الجبهات...»[٤٥].

أما على الصعيد السياسي فقد حضر الوسيط الدولي الكونت برنادوت الى فلسطين بناءاً على القرار رقم ١٨٦ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨، بشأن «تشجيع ايجاد تعديل سلمي في مستقبل وضع البلاد»[٤٦]. واستغل الوسيط ايام الهدنة من أجل ايجاد أساس جديد لتسوية سياسية، فقام بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، بتقديم مشروع وساطة الى الحكومات العربية واسرائيل ملخصة كالآتي: تعتبر فلسطين وشرقي الأردن وحدة اقليمية واحدة، مكونة من دولتين تقام بينهما علاقات اقتصادية، وخدمات مشتركة ومشاريع انمائية وما شابه ذلك. وتعين الحدود بين الدولتين عن طريق المفاوضات بين الأطراف بمساعدة الوسيط وفق الخطوط التالية: يكون النقب كله في المنطقة العربية والجليل كله في المنطقة اليهودية؛ تكون القدس في المنطقة العربية مع منح حكم ذاتي للطائفة اليهودية فيها؛ وتكون حيفا ميناءاً حراً واللد مطاراً حراً؛ اما وضع يافا فيستوجب اعادة النظر[٤٧].

وقد رفضت حكومة اسرائيل المؤقتة مشروع برنادوت في ٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨، في كتاب رسمي موجه من وزير خارجيتها الى الوسيط الدولي. وبرر الكتاب رفض اسرائيل هذا بكون اقتراحات الوسيط «تجاهلت قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ [قرار التقسيم] الذي يظل التسوية الوحيدة المقبولة دولياً لمسألة حكم فلسطين في المستقبل... وان [الوسيط] لم يأخذ بعين الاعتبار الكلي الحقائق البارزة في الموقف في فلسطين، وهي القيام الفعلي لسيادة اسرائيل داخل الاقليم الذي خصص لها بمقتضى قرار الجمعية، والتعديلات الاقليمية الأخرى التي نتجت عن فشل الهجوم الذي شنه عرب فلسطين وحكومات الدول العربية المجاورة ضد اسرائيل»[٤٨]. ويدعو وزير الخارجية الاسرائيلية، في كتابه هذا، ايضاً، الى «تحسين الاحكام الاقليمية الخاصة بالدولة اليهودية، سواء بسبب الأخطار التي كشف عنها العدوان العربي او بسبب النتائج التي احرزتها اسرائيل بردها هذا الهجوم»[٤٩]، اي الاعتراف بشرعية المناطق التي احتلتها خارج حدودها وفق قرار التقسيم. كذلك رفضت اسرائيل فكرة الاتحاد الاقتصادي، ومراقبة الهجرة ووضع مدينة القدس ضمن المنطقة العربية، مذكرة بقرار